على أبواب الانتخابات الأميركية

باراك أوباما واحتمالاتُ التغيير

. ناصر الربّاط * .

شكّل خطابُ السناتور باراك أوباما عند قبوله ترشيحَ الحزب الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية في ٢٨ آب (أغسطس) ٢٠٠٨ منعطفًا تاريخيّاً مهمّاً بالنسبة إلى بلاده والعالم على غير صعيد.

فهو، بدءًا، أولُ مرشّح أسود يبلغ هذه المرحلةَ المتقدّمةَ من الترشّح إلى رئاسة القوة العظمى الأولى ـ والقطبِ الأوحدِ عالميّاً حتى إشعارٍ آخر ـ في تاريخ هذه البلاد التي مازالت تعاني، نفسيّاً واجتماعيّاً، آثارَ ثلاثة قرون من نظامٍ عبوديّ بشع. وهذه نقطة جوهرية من المنظور الأميركي، وإنْ كانت أهميتُها غيرَ واضحة تمامًا خارج البلاد، ولاسيّما في العالم العربي الذي يبدو وكأنه قد نسي تاريخَ الاستعباد عنده وآثارَه السلبية. فمأساةُ الأفريقيين الأميركيين التي ابتدأتْ في القرن السابع عشر لمّا تنتهِ بعد، وإنْ فُكّكتْ أطرُها العنصريةُ القانونيةُ منذ انتصار الشمال في الحرب الأهلية الأميركية عام ١٨٦٥، وتلقّت قواعدُها الاجتماعية والسياسية ضرباتٍ شديدةً منذ صعود حركة الحقوق المدنية وثورة الشباب في ستينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فمازال هناك تيّاران واضحان من العنصرية والعنصرية المضادّة يسريان في عروق هذه الأمّة ويسمّمان نسيجَها الاجتماعي ومعاييرَها الأخلاقية. وباراك أوباما هو أولُ مرشّح أسود من أصول أفريقية صرفة يتحدّى هذا الإرثَ البغيضَ من دون أن يلتفّ بعباءته، ومن دون أن يَستخدمَ رموزَه لغاياتٍ سياسيةٍ أنيّة، ومع ذلك ينجح في الحصول على تأييد البيض والسود معًا. وهذه خطوةٌ مهمةٌ في حدّ ذاتها على طريق تضميد الجروح النفسية والسياسية التي خلقها التمييزُ العنصري، وتجاوزها من أجل دعم حركة المساواة الحقيقية بين مختلف فئات الشعب الأميركي. وستتضاعف أهميتُها ودورُها العلاجي في حال انتخاب أوباما رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية. وربما كان لها دورٌ شافٍ في علاج العديد من المشاكل العنصرية ومآسي التمييز التي يَزْخر بها عالمُنا بشكل عامّ، وعالمُنا العربي بشكلٍ خاصّ، من اضطهادٍ للمهاجرين والنساء والملوّنين والمثليين والمغايرين دينيّاً وعرقيّاً.

❖ ❖ ❖

أما النقطة التاريخية الثانية فهي أنّ أوباما تمكّن من استيعاب وتطويع التيّار الشعبي المناهض للحرب الأميركية في العراق، من دون أن يعادي فئاتِ الشعب الأميركي التي مازالت ترى في هذه الحرب «ثأرًا ضروريّاً» لعدوان الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ البغيض وإثباتًا لعنفوان أمريكا ودورها الريادي في العالم. والأهمّ من ذلك أنّ أوباما حافظ على موقفه السياسي المناهض للحرب من أساسها طوال فترة صراعه على الترشيح، في وجه جوقةٍ من قارعي طبول الحرب في حزبه والحزب الجمهوري المنافس، وبخاصةٍ مع صعود جون ماكين ـ البطلِ المرصّع بالأوسمة من حرب ڤيتنام ـ إلى سدّة الترشّح عن حزبه الجمهوري إلى انتخابات الرئاسة واستخدامه المتكرّر لسجلّه البطولي في دفع حملته الانتخابية. وخلال المعركة الانتخابية كلّها لم يتخلّ أوباما عن موقفه ذاك، ولم يستعملْه أيضًا بشكلٍ شعبويّ كان يمْكنه أن يؤدّي به إلى خسارة دعم مخضرمي الحزب الديمقراطي كما حصل مع هوارد دينْ عامَ ٢٠٠٤. وهو أثبت خلال الحملة كلّها أنه سياسيٌّ محنّكٌ حقّاً، أدار حملتَه بما لا يتنافى مع قناعته المبدئية بخطإ تلك الحرب، ولكنْ من دون أن يَظهر بمظهر الضعيف كما حصل مع مايكل دوكاكيس، مرشّح الحزب الديمقراطي لانتخابات ١٩٨٨. بل إنه وجد لنفسه رسالةً يجب فهمُها من منطلق الواقع الأميركي بضرورة

---

* ـ كاتب سوري. أستاذ الآغا خان للعمارة الإسلامية، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (M.I.T).

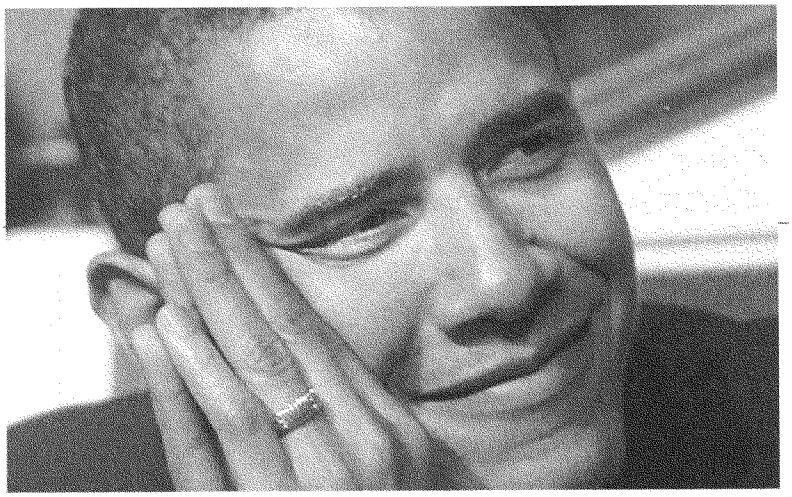

أوباما، المرشّح الأميركي الأكثر وعيًا وثقافةً وإحساسًا بالعدل منذ لنكولن ربّما، قدّم برنامجًا لا يمكن وصفُه بأقلّ من أنّه ثوريٌّ حقّاً.

محاربة «الإرهاب» في «معقله،» والتوقّف عن إثارة حروبٍ أخرى في مناطق أخرى والتعلّل بعذر «مكافحة الإرهاب» الواهي لتبريرها.

❖ ❖ ❖

النقطة التاريخية الثالثة هي التزامُ أوباما الواضح بسياسةٍ بيئيةٍ جديدةٍ لم يسبقْه إليها أيٌّ من المرشّحين الأميركيين السابقين والحاليين، أجمهوريين كانوا أمْ ديمقراطيين. هذه السياسة البيئية، التي أصبحتْ أكثرَ من ضرورية اليومَ من أجل سلامة الكوكب، قد توقِف بعضَ الآثار المدمِّرة الناجمة عن إهمال الإدارات السابقة لمسؤولياتها تجاه التلوّث داخليّاً وعالمياً. فأوباما أعلن دعمَه لوسائط نقلٍ تخفض من استهلاك الوقود، وهو الهدفُ الذي سعت لأجله كلُّ جمعيات المحافظة على البيئة في الولايات المتحدة (بما فيها «جمعيةُ حماية المستهلك» التي أسّسها المرشّح رالف نادر) والذي أدارت شركاتُ السيّارات العملاقة ظهرَها له حتى وقت قريب ومازالت حتى اليوم تتعامل معه إعلاميّاً أكثرَ منه صناعيّاً وإنتاجيّاً. وأوباما أيضًا أعلن دعمَه لتطوير تكنولوجيات الطاقة البديلة، من شمسيةٍ ورياحيةٍ وكهروشمسيةٍ وطاقات الأعماق وغيرها. ولم يتوقّف في إعلان دعمه عند البعد السياسي فقط، بل أقترح أيضًا سياسةً ضريبيةً ماليةً جديدةً تكافئ وتعاقب. وهو، بالإضافة إلى ذلك، طالب الشعبَ الأميركي بما لم يطالبْه به أحدٌ منذ عقود: تحمُّلِ مسؤولياته تجاه نفسه ومحيطه العائلي والمدني والعالمي وتجاه بيئته. وهو بذلك قد كَسَرَ محرَّمَ التعامل مع الشعب الأميركي كولدٍ مدلَّلٍ لا يُنقد قطّ بل يُهدى التنازلات من دون أية مسؤوليات أو واجب. وهذا في رأيي من أهمّ التحدّيات الجديدة التي أدخلها أوباما على الخطاب السياسي الأميركي المعاصر، ويمكن أن يكون له تأثيرٌ كبيرٌ ليس فقط على الصعيد السياسي والانتخابي بل أيضًا على صعيد الوعي الاجتماعي للمجموعات المهمَّشة التي تعاني أكثرَ من غيرها آثارَ انتشار ثقافة اللامبالاة و«أنا أولاً.»

❖ ❖ ❖

ولكنّ النقطة التاريخية الرابعة هي الأهمّ في رأيي، أمريكيّاً وعالميّاً وتاريخيّاً وبنيويّاً. وهي أنّ أوباما، المرشّحَ الأكثرَ وعيًا وثقافةً تاريخيةً واجتماعيةً وإحساسًا بالعدل والمساواة في تاريخ انتخابات الرئاسة الأميركية منذ أبراهام لنكولن ربما (وهو يتفوّق في ذلك على الرؤساء الديموقراطيين الأربعة في النصف الثاني من القرن العشرين، جون كيندي ولیندون جونسون وجيمي كارتر وبيل كلينتون)، قَدَّمَ في حملته وفي خطاب قبول الترشيح برنامجًا اجتماعيّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً متكاملاً لا يمكن وصفُه بأقلّ من أنه ثوريٌّ حقّاً، يرمي إلى وقف التدهور المستمرّ في العقد الاجتماعي القائم وفي مسؤولية الدولة الاقتصادية والاجتماعية والرعوية تجاه الفئات والأفراد، وبخاصةٍ المستضعفون. وهو بذلك يرمي إلى عكس الاتجاه التراجعي الذي بدأه الرئيس رونالد ريغان المحافظ عند تبنّيه النظرية الاقتصادية المعروفة بـ «الاقتصاد الداعم للمنتج» (Supply-side Economy) أساسًا لسياسته الداخلية في الولايات المتحدة الأميركية.

هذه النظرية، التي تقدَّم دومًا على أنها التمثّل الأخير لنظرية السوق الرأسمالية الحرة، والتي مازالت ديدنَ الإدارات الجمهورية المتعاقبة على الحكم في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة (وهي لم تواجَه فعليّاً خلال إدارة بيل كلينتون الديمقراطية)، كانت ذاتَ آثارٍ كارثيةٍ على اقتصاد ومجتمع الولايات المتحدة، وعلى اقتصاديات ومجتمعات العالم كلّه المتأثّرةِ قَطْعًا باتجاهات السياسة الأميركية داخليّاً وخارجيّاً. وهي ترى أنّ أفضلَ طريقةٍ لإدارة الدولة ورسم سياساتها هي في اعتماد اتجاهٍ يرمي إلى دعم المنتج (أيْ رأس المال) وتيسير أموره اقتصاديّاً وقانونيّاً وضرائبيّاً، أملاً في أن يكون في

لا يمكننا الطلبُ إلى أوباما أو غيره تجاوُزَ المصالح الأميركية من دون أن يكون في جعبتنا ما نقدِّمه لإثبات عدالة قضيّتنا، فكريًّا وإعلاميًّا

إنعاشه وحثّه على الربح تأثيرٌ إيجابيٌّ بإضافة فرص عملٍ جديدة لباقي أفراد المجتمع وبدعم ميزانية الدولة ورفاهيتها الاقتصادية.

لا تمكّنني الإحاطةُ هنا بالآثار السلبية كافةً لهذه النظرية المجحفة في حقّ الغالبية العظمى من أفراد أيّ مجتمع. ولكني سأركّز على نتائجها التاريخية التي ظهرتْ، وتلك التي مازالت في طور التشكّل والظهور. أهمّ هذه الآثار سياسيّاً أنّ الدولة أصبحتْ خادمةً لرأس المال، تنفّذ سياساتِه وترعى مصالحَه وتدافع عنها. ويتم ذلك داخليّاً من خلال شرائع وقوانين تحبِّذ رأسَ المال وتؤيّده؛ أما خارجيّاً فهو يتمّ من خلال توجيه الدولة لسياساتها لخدمة رأس المال حصرًا وإثارة المشاكل مع أيّ جهةٍ داخليةٍ أو خارجية قد تقاوم هذه المصالح... حتى إنها تصل أحيانًا إلى مرحلة إثارة الحروب خدمةً لمصلحة رأس المال على حساب المصلحة العليا للبلاد، كما حَصَلَ في غرانادا وپاناما ونيكاراغوا والعراق في عهديْ ريغان وبوش الأب، وكما يحصل اليومَ بطريقة فجّةٍ وسفيهةٍ وكارثيةٍ في العراق. أما المؤشّر التاريخي البعيد المدى الثاني لآثار هذه السياسة الاقتصادية المنحازة فهو انكماشُ الطبقة المتوسطة التي لعبتْ دومًا دورَ الحافظ لقيم المجتمع وتماسكه وثباته، وتبلورُ تشكيلةٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ قائمةٍ على قطبين متعارضين تمامًا: رأس المال بأثريائه ومنتفعيه من جهة، والطبقات العاملة والفقيرة والمهمّشة من جهة أخرى. وإنّ تحوُّل الدولة من مسيِّرٍ لشؤون البلاد الاقتصادية لمصلحة المجتمع ككلّ إلى خادمٍ مطيعٍ لرأس المال، هدفُه الوحيدُ إرضاءُ رغباته بغضّ النظر عن فائدتها للمجموع، قد تُرجِم إلى مجموعةٍ جديدةٍ من القوانين الضريبية والمالية والجنائية والبيئية. وهي قوانينُ نرى ضرورةَ تفكيكها بأسرع وقت لوقف التدهور المستمرّ في أوضاع الطبقة المتوسّطة المعيشية، الذي سيحوّلها إلى أكثرية فقيرة وأقلّية غنية. هذا التحوّل ليس أمريكيّاً فقط، بل عالميّ أيضًا بسبب اتّباع معظم دول العالم للسياسة الاقتصادية الأميركية المهيمنة - بعضُها بحنكةٍ ودراية، والأغلبيةُ بغباءٍ وعجز. ولا أظنّني أشيع سرّاً إذا قلتُ إنّ الغالبية العظمى من الدول العربية تنتمي إلى الفئة الثانية، وإنّ وضعَها أسوأ بكثيرٍ من وضع الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم الصناعية التي مازالت تَزْخر بطبقةٍ متوسّطةٍ عريضة أصلاً وبمؤسّسات مدنيةٍ حاميةٍ للطبقة المتوسطة، في حين أنّ العالم العربي يفتقر إلى المعطيَيْن معًا. باراك أوباما يعي هذه الوقائعَ بكافة أبعادها، وقدّم في برنامجه الانتخابي سياساتٍ واضحةً ترمي إلى عكس التيار، من دون أن يخوض في الأمور الإيديولوجية المؤطِّرة للاقتصاد لكي لا يدخل في مهاترات مع اليمين القويّ ورأس المال الشرس، ولكنْ من دون أن يعميَ عينيه ويَطمس آذانَ مستمعيه عن هذه الأطر الإيديولوجية وترجماتها السياسية والقانونية.

❖ ❖ ❖

يبقى أن أشير في النهاية إلى ما يمكن أن نربحه عربيّاً من انتخاب باراك أوباما. بالطبع، أملُنا الأولُ هو في انسحابٍ أمريكيّ كاملٍ من العراق؛ وهو ما وَعَدَ به أوباما، وإنْ غيّر العبارةَ مؤخّرًا إلى «انسحابٍ منظّم،» الأمرُ الذي يعني أنه لن يأمر بالانسحاب فورَ وصوله إلى سدّة الحكم، ولكنه مازال ملتزمًا قطْعًا بذلك الانسحاب، على عكس منافسه الجمهوري.

أما على صعيد تغيّر السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، فلا أعتقد أنّ هناك احتمالاً في أيّ تغيير كبير، اللهمّ إلاّ في ما يخصّ اعتمادَ الحوار أساسًا لحلّ الخلافات، وهو حوارٌ يصرّ عليه أوباما في وجه معارضةٍ شديدةٍ عند كلامه على السياسة تجاه إيران وروسيا. ولكني، وغالبيةَ العرب الأميركيين على ما أعتقد، لا نرى أيّ احتمال في تغيّر السياسة الأميركية، الداعمة لإسرائيل بشكل مطلق، في ظلّ الأوضاع الداخلية الأميركية الحالية وتشرذُمِ العرب وضعفِهم وعجزِهم عن

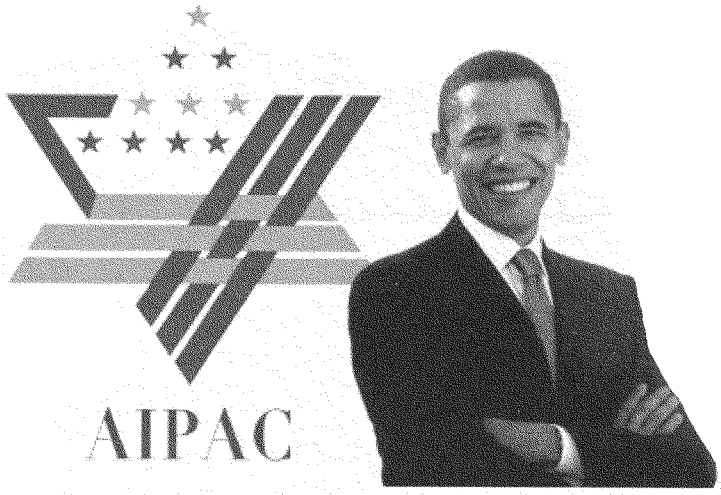

لا تغيير أميركيّاً كبيرًا تجاه القضية الفلسطينية إنْ فاز باراك أوباما بالانتخابات الرئاسية.

التعبير عن مطالبهم نفسها (وهو أضعفُ الإيمان). ولا أظنّ أنه يمْكننا الطلبُ إلى أوباما أو غيره من الساسة الأميركيين تجاوزَ المصالح السياسية الأميركية داخليّاً وخارجيّاً للوقوف إلى جانب قضيتنا العادلة حين لا يكون في جعبتنا ما نقدّمُه لإثبات عدالة هذه القضية فكريّاً وإعلاميّاً، ومن دون أن نَدعم هذا الإثباتَ بموقف سياسي عربي ـ أميركي وعربي موحّد يقدِّم مصلحةَ هذه القضية على كلّ ما عداها عند تعاملنا مع الولايات المتحدة ـ وهو ما لم نعدْ نفعلُه أبدًا، في حين أنّ إسرائيل ومؤيّديها في الولايات المتحدة لم يتوقّفوا لحظةً عن تقديم هذا الهدف دومًا وبلا أيّ تردّد أو تخاذل.

أما الشقّ الثالث والأخير فهو ما يتعلّق بقضية «الديمقراطية» في العالم العربي، وهي القضية الذريعة التي استخدمتْها الإدارةُ الأميركيةُ الحاليّة بغباءٍ منقطع النظير لتبرير تدخّلاتها في العالم العربي. هنا أظنّ أنّ أوباما سيكون أكثر ذكاءً في تعامله مع الأنظمة العربية بحيث لن يستخدم تلك الذريعةَ المفضوحةَ للضغط عليها كي تسيرَ وفق إدارته. وفي هذا التغيّر النوعي المحتمل، بحدّ ذاته، فرصةٌ للعرب الذين يرومون إحلالَ الديمقراطية عنوانًا للاستمرار في نضالهم من دون الحاجة إلى تبريره دومًا والدفاع عن استقلاليته في وجه الادّعاءات بتبعيّته لسياسة الولايات المتحدة الأميركية (كما يَحْصل الآن مع بعض ناشطي الديمقراطية العرب الذين يحاكَمون بتهمة تلقّي الأموال من منظّماتٍ غربيةٍ في الوقت الذي تعيش فيه حكوماتُهم على مساعداتٍ مشروطةٍ من الدول الغربية ذاتها!). بل ربما تمكّنتْ مؤسّساتُ المجتمع المدني العربي من تطوير نظرياتها الديمقراطية بمعزل عن التأثّر بالسياسات العامة لدولها في مواجهاتها مع السياسات الأميركية. وفي هذا حافزٌ على الاستقلالية في الرأي وفي التنفيذ.

❖ ❖ ❖

فلنرَ ما سيَفْعله باراك أوباما في حال فوزه في الانتخابات بعد الرابع من تشرين الثاني المقبل.

كامبريدج